القبس
Mon. 14.1.2013

المطوع

وقد حدد فيصل المطوع رئيس مجلس إدارة شركة بيان عددا من العناصر التي يجب البحث عنها من أجل الفرص الاستثمارية في أي بيئة استثمارية.

وأشار فيصل المطوع إلى أن المواطن الكويتي يعتبر أكثر دافع ضرائب في العالم لأن الدولة محتكرة، وهو أمر يحتاج إلى نظر لجذب المستثمر في الكويت.

وأشار إلى أن الكويت لم تصرف فلساً واحداً لإنقاذ الوضع جراء الأزمة المالية.

وأشار أيضاً إلى سعر الفائدة الذي اعتبر عبثاً آخر أمام إيجاد الفرص الاستثمارية المناسبة وخلقها.

وقال: القطاع الاستثماري يحتاج إلى دعم وتمويل وإلى جهاز إداري مؤهل وقادر على مواكبة تطورات الأوضاع المختلفة والتطلعات إلى تحسين البيئة الاستثمارية.

وأضاف فيصل المطوع: إن بيئة الاستثمار في الكويت تعاني بيئة بيروقراطية قاتلة وتشريعات لا تلبي احتياجات القطاع الخاص الذي دفعه الإهمال الحكومي إلى الهروب للخارج بأموال بالمليارات في الوقت الذي تعاني فيه تلك البيئة في الكويت من شح التمويل الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري.

من جهته، حدد رئيس مجلس إدارة شركة بيان فيصل المطوع عدداً من العناصر التي يجب البحث عنها من أجل الفرص الاستثمارية في أي بيئة استثمارية، معتبراً أن الكويت كانت رحبة جداً كبيئة استثمارية، إلا أنه في خلال العشرين عاماً الماضية تأثرت هذه البيئة الاستثمارية بسبب الظروف المختلفة.

وأشار المطوع إلى أن الكويت خسرت استثمارات بقيمة نحو 8 مليارات دولار تقريباً، خرجت للاستثمار في الخارج، موضحاً أن المواطن الكويتي يعتبر «أكثر دافع ضرائب في العالم لأن الدولة محتكرة»، وأهم أولويات تحسين البيئة الاستثمارية هو خلق الفرص الاستثمارية، وهو أمر يحتاج إلى نظر لجذب المستثمر في الكويت، موضحاً أن الكويت لم تصرف فلساً واحداً لإنقاذ الوضع جراء الأزمة المالية، معتبراً في الوقت عينه سعر الفائدة يشكل عبئاً آخر أمام إيجاد وخلق الفرص الاستثمارية المناسبة.

Alrai
الراي

ورأى المطوع أن القطاع الاستثماري يحتاج إلى دعم وتمويل وإلى جهاز إداري مؤهل وقادر على مواكبة تطورات الأوضاع المختلفة والتطلعات إلى تحسين البيئة الاستثمارية، مبيناً أن «البيروقراطية» تعوق أي تقدم.

الصالح متحدثا في الملتقى

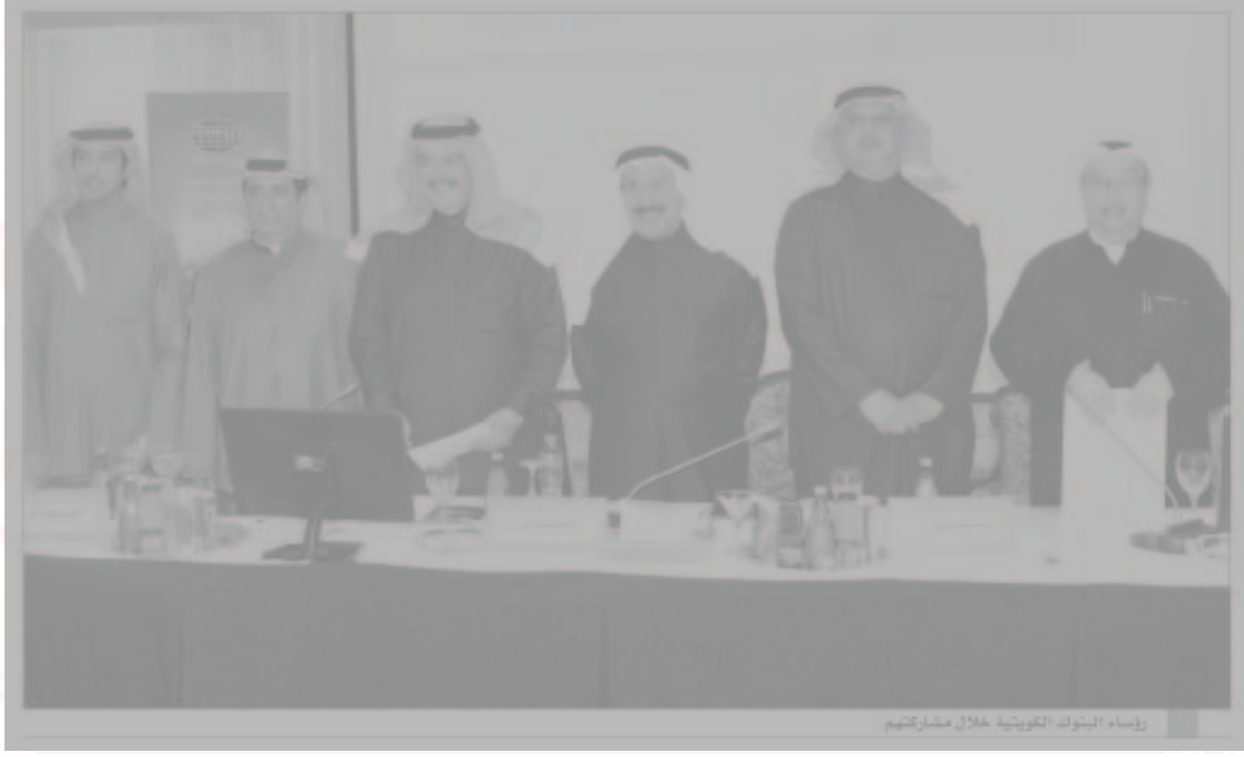
رؤساء البنوك الكويتية خلال مشاركتهم

في جلسات اليوم الثاني لملتقى الكويت الاستثماري

وزير التجارة: ندرس الملاحظات على قانون الشركات

مستقبل المشروعات الصغيرة في الكويت سيحظى باهتمام خاص

الدعم الحكومي يتمثل في توفير الفرص التمويلية اللازمة بطرق مختلفة

محمد إبراهيم

قال وزير التجارة والصناعة انس الصالح ان الوزارة ستركز على «بيئة العمل»، وفيما يتعلق بالشق التجاري فهناك امر ملح جدا بخصوص مشروع «مكنة الوزارة».

واضاف الصالح خلال الجلسة الثالثة من اليوم الثاني من ملتقى الكويت الاستثماري الثاني بعنوان «جاذبية الاستثمار في الكويت» ان مسالة الدورة المستندية، وايضا فيما يخص «بيئة الاعمال» فهناك قضية القوانين والتشريعات.

واكد الصالح ان هناك جهدا كبيرا لمراجعة بعض الملاحظات على قانون الشركات وعدد من القوانين الاخرى.

كما اكد على اهمية مشروع «الشباك الواحد» لربط الوزارات والهيئات بعضها ببعض لتسهيل عملية الدورة المستندية، وهذا ايضا من الإجراءات التي سوف تنعكس على البيئة الاستثمارية بالإيجابية.

ولفت الصالح إلى قانون الوكالات القانونية وتنظيمها فيما يتعلق بشق الاعمال التجارية، إضافة إلى العديد من القوانين والتشريعات التي سوف تخدم تعديلاتها قطاعات استثمارية مختلفة، وايضا مسالة أراضي الدولة وتوفير الأراضي اللازمة لتعزيز العملية الاستثمارية، مشيرا إلى أن هناك خطوات جدية فعلية في هذا الخصوص.

وشدد الصالح على اهمية دور المستشارين المتخصصين قانونيا وتجاريا الذين تستعين بهم الوزارة لاستعراض الآراء الفنية والقانونية المختلفة وبحث جدوى المشروعات والقرارات.

وقال وزير التجارة والصناعة انس الصالح ان دولة الكويت تبنت قوانين تختص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقدم لها معاملة تفضيلية الى جانب توفير مصادر التمويل اللازمة واضاح المجال امامها لدخول السوق وايجاد موطن قدم لها بين الشركات كبيرة الحجم.

واضاف الصالح ان ابرز اشكال الدعم الحكومي «تتمثل في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة بطرق مختلفة حيث يتم في بعض الدول توفير منح مالية للمشاريع او قروض دون فائدة او بفائدة منخفضة كما تقدم الحكومات اشكالا اخرى من الدعم كخدمات الاستشارات المالية والادارية».

وذكر ان الحكومة وايمانا منها باهمية المشاريع الصغيرة واستشعارا منها بطبيعة التحديات التي تواجهها فقد عكفت خلال السنوات الأخيرة على وضع آليات خاصة لتطوير هذا النوع من المشاريع «وابرز ما قدمته الحكومة انشاء الهيئة العامة للاستثمار والشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة عام 1997 وخصص لها مبلغ 100 مليون دينار كويتي كشركة حكومية تعنى بتبني المشروعات الصغيرة وتقديم التمويل اللازم من خلال قروض ميسرة وباسعار فائدة مخفضة».

وبين ان الشركة تتولى تنمية التوجه الى الأعمال الحرة في مختلف القطاعات التي تخدم حاجات البلاد التنموية وتنمية فرص الاستثمار للمبادرين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دور هذه المشروعات في تنمية القطاع الخاص على اسس ثابتة ورا سخة.

واشار الى البنك الصناعي حيث تاسست محفظة تمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة عام 1998 برأسمال يبلغ 50 مليون

الجراح: التحول إلى مركز مالي عالمي يتطلب أن تكون الكويت منفتحة

مشروع «الشباك الواحد» لربط الوزارات والهيئات بقصد تسهيل الدورة المستندية

الصغيرة وفق اتفاق معظم الدراسات والتقارير الدولية «الحصول على التمويل اللازم الى جانب محدودية معرفة مؤسسي المشاريع الصغيرة ببعض الجوانب المالية والادارية والفنية والتسويقية وضعف دراسات الجدوى الاقتصادية».

وذكر ان المشاريع الصغيرة تواجه صعوبة في الحصول على الاراضي او المكاتب اللازمة لمزاولة اعمالها كما تشكل البيروقراطية الحكومية عائقا آخر للمشاريع الصغيرة من حيث تعدد الجهات الحكومية ذات العلاقة وطول الدورة المستندية وانتشار الفساد.

وبين ان كثيرا من الدول تشجع المشروعات صغيرة الحجم عبر توفير مختلف سبل النجاح لها نظرا الى أهميتها في توفير فرص العمل للمواطنين عموما والشباب خصوصا ما يساهم بالتالي في حل مشكلة البطالة وتقليل الضغط على القطاع الحكومي الذي يعاني تضخما في اجهزته الادارية المؤدي للبطالة المقنعة.

الحكومة تقدم دعماً للمشاريع الصغيرة بطرق متعددة

واشار الى ان المشاريع الصغيرة احدى الوسائل التي لجات اليها العديد من الدول سواء المتقدمة او الناشئة او النامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي فيها حيث تبلغ نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي بكندا ما نسبته 27 في المئة واكثر من 50 في المئة في الولايات المتحدة الامريكية.

وقال الوزير الصالح ان المشاريع الصغيرة لديها قدرة اكبر في ايجاد الوظائف «وبالتالي تساهم بشكل ملموس في خفض معدلات البطالة ففي الولايات المتحدة تبلغ نسبة العاملين في الشركات الصغيرة 55 في المئة من اجمالي العاملين في القطاع الخاص وفي المملكة المتحدة 59 في المئة وفي كندا 48 في المئة».

واوضح ان العمل على زيادة فرص نجاح المشاريع الصغيرة لا يرتبط فقط بالجانب الحكومي بل هناك عدة اطراف تلعب دورا حيويا في هذا النطاق ومن ابرزها المؤسسات التمويلية ومكاتب الاستشارات المالية والادارية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية ومعاهد التدريب ومراكز البحث العلمي ووسائل الاعلام والتي تلعب في مجملها ادوارا مختلفة في تشجيع المشاريع الصغيرة.

وبين الوزير الصالح انه بالنظر الى اسباب تاريخية واجتماعية واقتصادية ونتيجة لصغر حجم المجتمع الكويتي «كانت المشاريع الصغيرة تشكل عصب الاقتصاد الكويتي حيث اعتاد الكويتيون لسنوات طوال ممارسة الاعمال الحرة في ظل عدم وجود اي دعم حكومي لها فالعمل التجاري كان اسلوب للحياة وشكل مصدرا مهما للرزق بالنسبة للعديد من العائلات الكويتية».

واشار الى ان التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الكويت لا تختلف عن مثيلاتها في الدول الاخرى «وبحسب تقرير «سهولة ممارسة الاعمال» الذي يصدره البنك الدولي ويعنى بتقييم بيئة الأعمال والاستثمار في 183 دولة احتلت الكويت الترتيب 67 عالميا والاخير خليجيا من حيث

العناصر التي يجب البحث عنها من أجل الفرص الاستثمارية في أي بيئة استثمارية.

وقال ان الكويت دولة كانت رحبة جداً كبيئة استثمارية إلا انه في خلال العشرين عاما الماضية تاثرت هذه البيئة الاستثمارية بالسلب لظروف مختلفة.

واشار فيصل المطوع إلى أن المواطن الكويتي يعتبر أكثر دافع ضرائب في العالم لأن الدولة محتكرة، وأهم أولويات تحسين البيئة الاستثمارية هو خلق الفرص الاستثمارية، وهو أمر يحتاج إلى نظر لجذب المستثمر في الكويت. موضحا ان الكويت لم تصرف فلسا واحدا لإنقاذ الوضع جراء الأزمة المالية.

وتطرق ايضا إلى سعر الفائدة الذي اعتبره عبئا آخر امام إيجاد وخلق الفرص الاستثمارية المناسبة، مضيفا ان القطاع الاستثماري يحتاج إلى دعم وتمويل وإلى جهاز إداري مؤهل وقادر على مواكبة تطورات الأوضاع المختلفة والتطلعات إلى تحسين البيئة الاستثمارية.

واشار المطوع إلى «البيروقراطية» التي وصفها بالمتخلفة والمعيقة لأي تقدم، مضيفا خرج من الكويت في عام 2011 8 بليون دولار إلى الاستثمار في الخارج.

من جهته حدد فيصل المطوع رئيس مجلس إدارة شركة بيان عدد من

العمر: النمو الطفيف يبعث على التفاؤل

خطوات جادة لتوفير الأراضي اللازمة لتعزيز العملية الاستثمارية

المطوع: سعر الفائدة هو أحد الأعباء التي تحد من الفرص الاستثمارية

العجيل: المؤشرات تدعونا للتفاؤل بوضع البنوك الكويتية

قال ماجد العجيل رئيس مجلس إدارة بنك برقان إلى ان هناك عدة مؤشرات تدعونا للتفاؤل كبنوك كويتية، نظرا لكفاءتها وقوتها المالية، كذلك ارتفاع

كذلك دور البنك المركزي والسياسات النقدية وتحفيز البنوك استثماريا، وكل هذه أمور تبعث على التفاؤل أيضا والاستشراف بالسوق الاستثمارية في

المعرفي بالجامعة الأمريكية إلى الواقع التشريعي والرقابي ودوره، والبنوك اليوم أمامها تحديا كبيرا فيما يتعلق بالاستثمار البشري لدعم وتعزيز قطاع المشروعات

السياسة
AL-SEYASSAH

الاثنين 2 ربيع الأول 1434هـ - الموافق 14 يناير (كانون الثاني) 2013م (السنة 44) العدد (15889)

Monday 14th January 2013 (44th Year) issue No (15889)

الجلسة الثالثة

كتب - بلال بدر

اتفق وزراء ومصرفيون ومعنيون بالشأن الاقتصادي المحلي على ضرورة تهيئة بنية تشريعية ملائمة للمتغيرات العالمية والمحلية بهدف تنفيذ رؤية صاحب السمو امير البلاد بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا وانتقد كثير منهم اداء بعض الجهات المعنية التي تعمل وفق قوانين ان الوقت لتغييرها.

جاء ذلك على هامش اختتام فعاليات ملتقى الكويت الاستثماري الثاني امس الذي يقيمه للعام الثاني على التوالي الاعلامي ماضي الخميس وفريق عمل الملتقى الاعلامي . وقال وزير التجارة والصناعة انس الصالح للصحافيين عقب انتهاء الجلسة الثالثة ان قانون الشركات تم تقديمه الى مجلس الامة واللجنة المالية واتحاد المصارف واتحاد الشركات الاستثمارية والذين ابدوا ملاحظاتهم وتعديلاتهم على القانون، موضحا ان التعديلات سيتم عرضها على اللجنة المالية في اجتماعها المقبل متمنيا موافقة الحكومة على تلك التعديلات "والتي ستقوم بعد ذلك بعرضها على مجلس الامة للموافقة عليه، مبديا تفاؤله بالموافقة على القانون الذي سيعد طفرة ايجابية للعمل الاقتصادي في 2013/2014 وتحسين بيئة الاعمال. واشار الى ما يتعلق برؤية الحكومة حيال العمل الاقتصادي ومفادها ان هناك جهات عديدة ساهمت في تشكيل وصياغة القانون بشكل ايجابي ومن بين الامور اللافتة في القانون ان هناك نصا بتحديد جهة واحدة لتاسيس فانون الشركات.

واشار الوزير الى ان جاذبية الاستثمار في الكويت باتت الشغل الشاغل للوزارة خلال العام المالي وتتحرك الوزارة على ثلاثة مسارات منها البنية التحتية للوزارة والشق التجاري والشق الصناعي وحماية المستهلك. ".

وذكر ان الوزارة تسعى الى الانتهاء من قانون الوكالات التجارية وتنظيمه وفق معايير التنظيم الدولية وتعديل قانون الاشراف على السلع ، وفيما يتعلق بالشق الصناعي اوضح انه جار العمل على توفير القسائم الصناعية امام المستثمرين "وتمت ترسية قطعة كاملة في منطقة صبحان ومن المتوقع فتح اظرف منطقة الشدادية بمساحة 6 كيلومترات مربعة قريبا كما سيتم تجهيز منطقة النعايم على مساحة 8 كيلومترات مربعة وكذلك طرح اراض في الشمال على مساحة 100 كيلومتر مربعة".

بيان للاستثمار

من جانبه اشار رئيس مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع إلى أن بيئة الاستثمار في الكويت تعاني بين بيروقراطية قاتلة وتشريعات لا تلبي استحياجات القطاع الخاص الذي دفعه الاهمال الحكومي إلى الهروب للخارج بأموال قدرها 9 مليارات دولار في الوقت الذي تعاني فيه تلك البيئة بالكويت من شح التمويل الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري.

وقال إن البيئة الاستثمارية في الكويت تعاني أزمة حادة منذ 20 عاما بعد أن كانت تلك البيئة رحبة وتتسع للجميع وكانت البيئة الاستثمارية منتعشة.

ولفت الى ان القطاع الخاص يمر بظروف حرجة نتيجة تداعيات الأزمة المالية والإهمال الحكومي المتواصل وعدم ضخ التمويل على الرغم من المحاولات الجادة للإصلاح والتي لا تزال تحبو في طريق طويل.

واشار إلى ان معاناة الاستثمار في الكويت تكمن في توفير الأراضي لأن الدولة محتكرة للأرض، إلا أن ذلك الاحتكار يطبق على اتحاد الجمعيات التعاونية بسبب التعقيدات سواء على القطاعات الاستثمارية أو التجارية.

اتحاد العقاريين

من جانبه اشار رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح إلى ان تحول الكويت لمركز مالي وتجاري يحتاج إلى مؤسسات مالية كبرى مثل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التامين.

ولفت إلى ان المطلوب هو الانفتاح لدخول وخروج المستثمرين ، كما ان التشريعات والقوانين في الكويت معضلة كبيرة. ولفت الى ان ندرة الاراضي مشكلة المشاكل في الكويت ، مبينا أن إيجار المتر المربع في محلات الذهب يتراوح بين 70 و 100 دولار وهي مرتفعة جدا إذا ما تم توفير الأراضي وباسعار مناسبة.

واشار الجراح إلى ان المعاملات والروتين قاتل في الكويت ولابد من تسهيل بيئة الأعمال وتنفيذ مشروع الميكنة هام للغاية في المرحلة المقبلة.

ايفا للاستثمار

واستعرض نائب رئيس مجلس إدارة "ايفا" صالح السلمي أزمات سيئة تعرض لها العديد من المستثمرين وتؤدي إلى معاناة مستمرة ، مطالبا بوجود تشريعات وتسهيلات جاذبة للمستثمر لا طاردة له.

وقال إن الشركة تقدمت لوزارة التجارة لإنشاء 5 مصانع لتدوير مخرجات السيارات وكانت تلك المخرجات تباع من الخارج. وبين ان الهيئة العامة للصناعة طلبت من الشركة عدم المطالبة بتخصيص أراض وقمنا بتقديم الدراسة أكثر من مرة دون جدوى ، مبينا أن الهيئة العامة للصناعة في آخر مراجعة لنا قالوا ما نحتاج إلى مصانعكم.

واضاف . عند وقوع حريق الإطارات في "رضية" أعدنا الموضوع على الوزير، ولم نجد ولا ورقة في هيئة الصناعة عن المشروع ، متسائلا كيف يمكن استقطاب المستثمرين الأجانب والتعامل يتم بهذا الشكل مع المستثمر المحلي؟

عبدالسلام العوضي

وطالب رجل الأعمال عبد السلام العوضي بوجود وزارة للاقتصاد لتطوير الاداء الاقتصادي في الكويت، لان وزارة التجارة لديها اهتمامات كثيرة ومتشعبة وذلك لتحديد مرجعية واضحة يمكن من خلالها الاستثمار في الكويت، مثمناً دور التجارة في الخروج بقانون الشركات الذي ظل حبيس الادراج والمناقشات نحو 25 عاما ولولاه لما خرج القانون.

ومن جانبه ، طالب نائب رئيس مجلس إدارة اكتتاب القابضة د. علي الشمالي بتخفيف هيمنة الدولة على القطاعات الاقتصادية لافتاً الى ان الاهتمام بالعنصر البشري ضرورة ملحة ، لان النفط لا قيمة له بدون عنصر بشري متطور.

وراى رئيس بورصة الكويت السابق حامد السيف أن هناك ضرورة لتعديل قوانين أسواق المال والتي تربط بين البورصة وهيئة أسواق المال وشركة المقاصة، لافتاً الى ان هناك ضرورة لإعادة النظر في قانون هيئة أسواق المال وفك التضارب داخل قانون هيئة الأسواق وتحديداً فيما يتعلق بميزانية هيئة الأسواق بين المادة 157 وبين مواد 19 و20 و21 داخل القانون.

واشار د. مصطفى بمهياني في مداخلته إلى ان هناك ضرورة لإسراع في التشريعات الاصلاحية والاهتمام بمنتجات المشاريع الصغيرة وتسهيل تصديرها داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

جانب من فعاليات اليوم الثاني للملتقى

الشاهد
Mon. 14.1.2013

معاناة في توفير الأراضي وتهميش القطاع الخاص

المطوع: بيئة الاستثمار في الكويت تعاني من البيروقراطية القاتلة

أوضح رئيس مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع إلى أن بيئة الاستثمار في الكويت تعاني بيئة بيروقراطية قاتلة وتشريعات لا تلبي احتياجات القطاع الخاص الذي دفعه الاهمال الحكومي إلى الهروب للخارج بأموال ٩ مليارات دولار في الوقت الذي تعاني فيه تلك البيئة بالكويت من شح التمويل الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري.

وقال إن البيئة الاستثمارية في الكويت تعاني أزمة حادة منذ ٢٠ عاماً بعد أن كانت تلك البيئة رحبة وتتسع للجميع وكانت البيئة الاستثمارية منتعشة. ولفت أن القطاع الخاص يمر بظروف حرجة نتيجة تداعيات الأزمة المالية والإهمال الحكومي المتواصل وعدم ضخ التمويل على الرغم من المحاولات الجادة للإصلاح والتي لا تزال تحبو في طريق طويل. وأشار إلى أن معاناة الاستثمار في الكويت تكمن في توفير الأراضي لأن الدولة

● فيصل المطوع

محتكرة للأرض، إلا أن تلك الاحتكار تطبق على اتحاد الجمعيات التعاونية بسبب التعقيدات سواء على القطاعات الاستثمارية أو التجارية. واستدل المطوع على تهميش القطاع الخاص بالقول أن دولاً كثيرة تمكنت من المرور من تداعيات الأزمة المالية بالتدخل الفعال لإنقاذ قطاعها المالي والمصرفي إلا الكويت التي لم تتدخل لإنقاذ قطاعها المالي، مبيناً أن من أنقذ القطاع الخاص هم المساهمون وليس الحكومة. وقال إن الحكومة اكتتبت في أسعار رخيصة وربحت الكثير. وقال إن الفائدة في معظم دول العالم أقل من ١٪، إلا أنه في البنوك الكويتية لا يزال ٢,٥ ٪. وعلى الرغم من شح التمويل، ارتفع سعر النفط منذ الأزمة المالية بنحو ٤٦ ٪، حيث ارتفع سعر النفط من مستوى ٥٧ دولاراً إلى مستوى ١٠٥ دولارات. وقال إن القطاع الاستثماري يحتاج إلى تمويل ودعم الجهاز الإداري من الدولة لاحتياجات القطاع الخاص وتدفق التمويل بالاصلاح القانوني والتشريع وإصلاح القوانين التي تنظم العمل الخاص، وبين أن البيروقراطية الحكومية معقدة ومتحفظة. وأوضح أن هناك ضرورة لوجود مجلس أعلى للاقتصاد يختص بحل الإشكاليات الاقتصادية والعمل على خلق أفكار تطويرية.

خلال كلمته في ملتقى الكويت الاستثماري

الصالح: تعديلات قانون الشركات ستعرض على «المالية البرلمانية» ونأمل في تمريره

◆ المطوع: بيئة الاستثمار في الكويت «تعاني بيروقراطية قاتلة وتشريعات لا تلبي احتياجات القطاع الخاص

◆ الجراح: تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري يحتاج إلى مؤسسات مالية كبرى مثل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين

ريهان كامل

قال وزير التجارة والصناعة انس الصالح ان جاذبية الاستثمار في الكويت بات الشغل الشاغل للوزارة خلال العام الحالي وتتحرك الوزارة على ثلاثة مسارات منها البنية التحتية للوزارة والشق التجاري والشق الصناعي وحماية المستهلك».

واضاف الوزير الصالح في تصريحات صحافية على هامش فعاليات اليوم الثاني للملتقى «الكويت الاستثماري الثاني» ان قانون الشركات «تم تقديمه إلى مجلس الامة واللجنة المالية واتحاد المصارف واتحاد الشركات الاستثمارية والذين ابدوا ملاحظاتهم وتعديلاتهم على القانون».

واوضح ان التعديلات ستقدم على شكل تعديل على القانون لعرضها على اللجنة المالية في اجتماعها المقبل متمنيا موافقة الحكومة على تلك التعديلات «والتي ستقوم بعد ذلك بعرضها على مجلس الأمة للموافقة عليه».

وابدى تفاؤله بالموافقة على القانون «الذي سيعد طفرة ايجابية للعمل الاقتصادي في 2013/2014 وتحسين بيئة الاعمال» مشيرا إلى ما يتعلق برؤية الحكومة حيال العمل الاقتصادي «ومفادها ان هناك جهات عديدة ساهمت في تشكيل وصياغة القانون بشكل ايجابي ومن بين الأمور اللافتة في القانون ان هناك نصا بتحديد جهة واحدة لتاسيس قانون الشركات».

وذكر ان الوزارة تسعى إلى الانتهاء من قانون الوكالات التجارية وتنظيمه وفق معايير التنظيم الدولية وتعديل قانون الاشراف على السلع مبينا بالنسبة للشق الصناعي ان العمل جار حاليا على توفير القسائم الصناعية امام المستثمرين وتمت ترسية قطعة كاملة في منطقة صبحان ومن المتوقع فتح اظرف منطقة الشدادية بمساحة 6 كيلومترات مربعة قريبا كما سيتم تجهيز منطقة النعايم على مساحة 8 كيلومترات مربعة وكذلك طرح اراض في الشمال على مساحة 100 كيلومتر مربعة». ولفت إلى ان الوزارة تقوم حاليا بدراسة المجلس الاعلى للاقتصاد مشيرا إلى «أمثلة ناجحة» في هذا الخصوص منها لبنان اضافة إلى تعديل قوانين اقتصادية كقانون هيئة اسواق المال «ما ياتي انطلاقا من انسجام العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

واكد الوزير الصالح وجود تنسيق كامل بين مجلس التعاون الخليجي في ما يتعلق بالقوانين التي تنظم العمل بخصوص حماية المستهلك وقانون الشركات والقطاع الخاص الخليجي».

من جانبه رأى رئيس مجلس ادارة شركة «بيان للاستثمار» فيصل المطوع ان بيئة الاستثمار في الكويت «تعاني بيروقراطية قاتلة وتشريعات لا تلبي احتياجات القطاع الخاص اضافة إلى شح التمويل الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري كما تعاني البيئة الاستثمارية في الكويت أزمة حادة منذ 20 عاما بعد أن كانت تلك البيئة رحبة وتتسع للجميع».

وقال المطوع ان القطاع الخاص يمر بظروف حرجة نتيجة تداعيات الازمة المالية والاهمال الحكومي المتواصل وعدم ضخ التمويل على الرغم من المحاولات الجادة للاصلاح والتي لا تزال تسير ببطء في طريق طويلة.

بدوره قال رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح ان تحول الكويت مركزا ماليا وتجاريا يحتاج إلى مؤسسات مالية كبرى مثل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين.

ورأى الجراح ان المطلوب «الانفتاح لدخول وخروج المستثمرين وحل معضلة التشريعات والقوانين إلى جانب حل موضوع ندرة الاراضي كما ان البنية التحتية تحتاج إلى تطوير من حيث توفير وسائل الاتصال وغيرها خصوصا ان هناك تراجعا في الوقت الراهن في تلك الوسائل.

بدوره قال رئيس مجلس ادارة «بنك الخليج» محمود النوري ان هناك جهات رقابية تشرف على اداء البنوك «بينما المطلوب جود جهة للاشراف على شركات التامين» مطالبا وزير التجارة بانشاء هيئات رقابية في مختلف مناحي الاقتصاد وعلى الهيئات كافة.

وطالب نائب رئيس مجلس ادارة «اكتتاب» القابضة الدكتور علي الشمالي بزيادة الاهتمام بالعنصر البشري في البلاد باعتباره ضرورة ملحة «لأن النفط لا قيمة له دون عنصر بشري متطور».

من جهته رأى الرئيس السابق لسوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» حامد السيف ضرورة ملحة لتعديل قوانين أسواق المال «والتي تربط بين البورصة وهيئة أسواق المال وشركة المقاصة».

وزير التجارة انس الصالح متحدثا في الملتقى

الوطن

ملتقى الكويت الاستثماري
Kuwait Investment Forum

12 – 13 يناير 2013

فيصل المطوع: القطاع الخاص يمر بظروف حرجة للغاية

أوضح رئيس مجلس ادارة شركة بيان للاستثمار، فيصل المطوع، ان توطين الاستثمار بالكويت يحتاج الى مجموعة من العناصر الواجب توافرها في النظام الاقتصادي والذي يعاني فيها القطاع الخاص من ظروف حرجة للغاية، غير ان قيام القطاع الخاص بالدور المأمول به، يلزمه توافر عدد من العناصر الحاكمة، والتي من شأنها ان تفعل دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

أولاً: توافر الفرص الاستثمارية ودعم القطاع الخاص: حيث اشار المطوع الى ضرورة ان تعمل الحكومة على توفير الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص، عن طريق التنفيذ الجاد والمبرمج زمنيا للمشاريع التنموية التي يتعطش لها الاقتصاد الكويتي وطال انتظارها، وكذلك التوجه الفوري الى الخصخصة والتخلي عن الاحتكار الحكومي ودعم آليات السوق الحر. اذ ان العمل بآليات السوق الحر، يعد من الركائز الاساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي.

ثانياً: وجود مؤسسات مالية قوية: وبين المطوع ان مواقع القطاع الخاص لا تنقصه المقدرة ولا الرغبة في ان يقوم بدوره الفعال والمطلوب في النظام الاقتصادي الكويتي، غير ان الهيكلة الاقتصادية الحالية لا تسمح لهذا القطاع بالعمل بالداخل، فهو يحتاج الى توفير البيئة الاقتصادية والتشريعية الرحبة ليقوم بهذا الدور، ومن المؤسف ان تتسبب ندرة الفرص الاستثمارية في وطننا الحبيب في دفع رؤوس الاموال الوطنية الى الهجرة بحثاً عن فرص استثمارية في وقت يمر فيه الاقتصاد الوطني بأزمة طاحنة، لافتا الى ان الكويت لم تصرف فلسا واحدا لانقاذ الوضع جراء الازمة المالية.

وأكد المطوع على ان قضية التمويل من المسائل الرئيسية الواجب تشجيعها وربما دعمها، اذ ان العديد من شركات القطاع الخاص تعاني من مشاكل في التمويل، بسبب تدهور قيم الاصول الضامنة لهذه القروض، فالمطلوب من حكومة الكويت ان تواكب لك الاجراءات باعادة جدولة الديون المصرفية المتعثرة لفترة معقولة ككخمس سنوات على سبيل المثال، اضافة الى تنفيذ تخفيضات ملموسة في اسعار الفوائد، يكون من شأنها دعم الاستثمار كأحد الادوات الرئيسية التي ستسهم في تشجيع وتوطين الاستثمار الوطني لافتا الى انه خرج من الكويت في عام 2011 نحو 8 مليارات دولار الى الاستثمار في الخارج.

رابعا: الاصلاح القانوني: واضاف المطوع الى ان هناك حاجة ملحة لتعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية لاجراء تعديلات جذرية، في قوانين لا تصلح لمواكبة مناخ الحرية الاقتصادية وتمثل عائقا في طريقه، مثل قوانين الرهن العقاري والبناء والتشغيل والتحويل (B.O.T).

خامسا: محاربة البيروقراطية: وشدد المطوع على ان البيروقراطية الحكومية تعتبر من اكبر العقبات التي تعترض تنفيذ وتفعيل خطة التنمية بالكويت، حيث تلعب متطلبات الدورة المستندية الطويلة والمعقدة دورا سلبيا ومؤثرا في تنفيذ الخطط.

أكد استعجال «التجارة» لقانون الوكالات التجارية

الصالح: «الشركات المعدل» على جدول اجتماع «المالية البرلمانية» المقبل

كتبت فريال العطار

أكد وزير التجارة والصناعة انس الصالح أن قانون الشركات التجارية تم تقديمه الى مجلس الأمة بعد ان ابدت الجهات المعنية ومن بينها واتحاد المصارف واتحاد الشركات الاستثمارية ملاحظاتها وتعديلاتها على القانون، والتي ستقدم اليه على شكل تعديل على القانون لعرضها على اللجنة المالية في اجتماعها القادم، متمنياً موافقة الحكومة على تلك التعديلات لعرضها على مجلس الأمة للموافقة عليه، معربا عن تفاؤله بهذا القانون الذي اعتبره بمثابة طفرة ايجابية للعمل الاقتصادي في 2014/2013 وتحسين بيئة الأعمال.

الصالح الذي اكد خلال مشاركته في الجلسة الثالثة من فعاليات اليوم الثاني لملتقى الكويت الاستثماري الثاني التي ناقشت موضوع «جاذبية الاستثمار في الكويت» ان الوزارة تسعى جاهدة للانتهاء من قانون الوكالات التجارية وتنظيمها وفق معايير التنظيم الدولية وتعديل قانون الاشراف على السلع، اعتبر موضوع جاذبية الاستثمار في الكويت الشغل الشاغل للبلاد الذي ثارت حوله - ومنذ سنوات - الكثير من النزاعات والخلافات، مؤكدا حرص «التجارة» على التركيز على هذا الموضوع

الصالح يترأس الجلسة الثالثة

خلال العام الحالي في ضوء تحركها وفق عدة مسارات بدءا ببنيتها التحتية مرورا بالشق التجاري وصولا للشق الصناعي وانتهاء بحماية المستهل، مشيرا في معرض حديثه عن البنية التحتية للوزارة الى انشائها لقطاع الشؤون القانونية لحل الخلافات التجارية ماسهل كثيرا من اجراءات التقاضي وفض المنازعات التجارية. ووصف الصالح موضوع حماية المستهلك بالشق «المؤرق» لكونه يقوم بدور الوسيط بين حماية التاجر وحماية المستهلك، لافتا الى الحملة التوعوية التي اطلقتها الوزارة لتثقيف المستهلك ناهيك عن عزمها تغليظ العقوبة في حالات وقضايا الغش التجاري وحرصها على تفعيل تواصل المستهلك مع الوزارة من خلال البطاقة الذكية وكذلك الدورات التدريبية للمفتشين والاطمئنان لحماية المستهلك. مشيرا الى أن تحديد الأسعار يكون للسلع المدعومة، مقابل عدم تدخل الوزارة في السلع غير المدعومة، لافتاً الى التنسيق المتبادل بين اتحاد الجمعيات التعاونية الوزارة في هذا الخصوص.

ومن جهته، قال رئيس مجلس ادارة شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع الى أن بيئة الاستثمار في الكويت تعاني بيئة بيروقراطية قاتلة وتشريعات لا تلبي احتياجات القطاع الخاص الذي دفعه الاهمال الحكومي الى الهروب للخارج بأموال قدرها 9 مليارات دولار في الوقت الذي تعاني فيه تلك البيئة بالكويت من شح التمويل الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري. بما في ذلك معاناتها من أزمة حادة منذ 20 عاماً بعد أن كانت تلك البيئة رحبة وتتسع للجميع وكانت البيئة الاستثمارية منتعشة.

مشيرا الى أن القطاع الخاص يمر بظروف حرجة نتيجة تداعيات الأزمة الماليـ والاهمال الحكومي المتواصل وعدم ضخ التمويل على الرغم من المحاولات الجادـ للاصلاح والتي لا تزال تحبو في طريق طويل. معتبرا أن معاناة الاستثمار في الكويت تكمن في مشكلة توفير الأراضي لكونها محتكرة من قبل الدولة.

وقال ان الفائدة في معظم دول العالـ أقل من واحد في المئة، الا أنه في البنوك الكويتية لا يزال 2.5 بالمئة. وعلى الرغـ من شح التمويل، ارتفع سعر النفط منـ الأزمة المالية بنحو 46 في المئة، حيـ ارتفع سعر النفط من مستوى 57 دولاـ الى مستوى 105 دولارات. مشيرا الى اـ القطاع الاستثماري يحتاج الى تمويل ودعم الجهاز الاداري للدولة لاحتياجات القطاع الخاص وتدفق التمويل بالاصلاح القانوني والتشريع واصلاح القوانين التي تنظم العمل الخاص واصفا البيروقراطية الحكومية بـ «المعقدة والمتحفظة». مشددا على ضرور لوجود مجلس أعلى للاقتصاد يختص بحل الاشكاليات الاقتصادية والعمل على خلق أفكار تطويرية ومن جانبه

أشار رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح الى أن تحول الكويت لمركز مالي وتجاري يحتاج الى مؤسسات مالية كبرى مثل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين. مشيرا الى أن المطلوب هو الانفتاح لدخول وخروج المستثمرين، كما أن التشريعات والقوانين في الكويت معضلة كبيرة. ولفت أن ندرة الأراضي مشكلة المشاكل في الكويت، مبيناً أن ايجار المتر المربع في محال الذهب يتراوح بين 70 الى 100 دولار وهي مرتفعة جداً اذا ما تم توفير الأراضي وبأسعار مناسبة،

داعيا الى تسهيل بيئة العمل بالكويت امام الروتين القاتل وتنفيذ مشروع الميكنة مهم للغاية في المرحلة المقبلة. وبدوره تناول نائب رئيس مجلس ادارة «ايفا» صالح السلمي أزمات سيئة تعرض لها العديد من المستثمرين وتؤدي الى معاناة مستمرة، مطالباً بوجود تشريعات وتسهيلات جاذبة للمستثمر لا طاردة له. مشيرا الى ان الشركة كنت قد تقدمت لوزارة التجارة لانشاء 5 مصانع لتدوير مخرجات السيارات وكانت تلك المخرجات تباع من الخارج. وبين أن الهيئة العامة للصناعة طلبت من الشركة عدم المطالبة بتخصيص أراض وقمنا بتقديم الدراسة أكثر من مرة دون جدوى، مبيناً أن الهيئة العامة للصناعة في آخر مراجعة لنا قالوا ما «نحتاج الى مصانعكم». مشيرا الى ان الشركة اعادت عرض الموضوع على الوزير عند وقوع حريق الاطارات في «رحية» لم نجد ولا ورقة في هيئة الصناعة عن المشروع، متسائلاً كيف يمكن استقطاب المستثمرين الأجانب والتعامل يتم بهذا الشكل مع المستثمر المحلي؟ وفي حين اقترح الاقتصادي يوسف الجاسم أن تكون نسبة الـ 20 في المئة التي يتحملها المستثمر عبارة عن تسهيلات تقدم له كقرض حسن يقتطع من حصتة من أرباح المشروع. دعا مدير عام بورصة الكويت السابق حامد السيف الى ضرورة تعديل قوانين أسواق المال والتي تربط بين البورصة وهيئة أسواق المال وشركة المقاصة لفك التشابك والتضارب داخل قانون هيئة الأسواق وتحديداً فيما يتعلق بميزانية هيئة الأسواق بين المادة 157 وبين مواد 19 و20 و21 داخل القانون. معتبرا ان أسواق المال ركيزة أساسية في عمل الاقتصاد ويجب اعادة النظر في تعديل قوانينها.

المطوع: البيروقراطية وراء هروب 9 مليارات دولار للخارج

الجراح: ندرة الأراضي مشكلة المشاكل ولابد من الانفتاح

السلمي: طلبنا من هيئة الصناعة تخصيص أرض فقالت: «مانحتاج مصانعكم»

السيف: ضرورة تعديل قوانين أسواق المال لفك التشابك والتضارب بين البورصة وهيئة المال و«المقاصة»

الزنكي: 80 مليار دينار الاستثمارات النفطية لـ 20 سنة مقبلة

كشف فاروق الزنكي الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، لدى مشاركته في فعاليات الجلسة الخامسة والاخيرة للملتقى الاستثمار الكويتي الثاني حول الاستثمار بالطاقة، ان حجم الاستثمارات المتوقعة للقطاع النفطي خلال العشرين سنة المقبلة تقدر بنحو 80 مليار دينار كويتي. مشيرا الى ان الخطة الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة تسعى إلى مضاعفة إنتاج الغاز وتنمية إنتاجه والمساهمة أيضاً في الصادرات والسوق العالمية بهذا القطاع قطاع الغاز والطاقة المتجددة بما في ذلك تطوير الأبحاث المتعلقة بتطوير استخدام هذا النوع من الطاقة، لافتاً إلى أن مؤسسة نفط الكويت دربت وطورت كوادرها البشرية والفنية فيما يتعلق باستغلال الطاقة المتجددة في الطاقة الشمسية.

عالم اليوم
Alam Alyaom
Mon. 14.1.2013

التشريعات الاستثمارية

وبدوره، أوضح رئيس مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع إلى أن بيئة الاستثمار في الكويت تعاني بيئة بيروقراطية قاتلة وتشريعات لا تلبي احتياجات القطاع الخاص الذي دفعه الاهمال الحكومي إلى الهروب للخارج بأموال قدرها 9 مليارات دولار في الوقت الذي تعاني فيه تلك البيئة بالكويت من شح التمويل الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري.

وقال إن البيئة الاستثمارية في الكويت تعاني أزمة حادة منذ 20 عاماً بعد أن كانت تلك البيئة رحبة وتتسع للجميع وكانت البيئة الاستثمارية منتعشة.

ولفت أن القطاع الخاص يمر بظروف حرجة نتيجة تداعيات الأزمة المالية والإهمال الحكومي المتواصل وعـدم ضخ التمويل على الرغم من المحاولات الجادة للإصلاح والتي لا تزال تحبو في طريق طويل.

وأشار إلى أن معاناة الاستثمار في الكويت تكمن في توفير الأراضي لأن الدولة محتكرة للأرض، إلا أن تلك الاحتكار تطبق على اتحاد الجمعيات التعاونية بسبب التعقيدات سواء على القطاعات الاستثمارية أو التجارية.

واستدل المطوع على تهميش القطاع الخاص بالقول أن دولاً كثيرة تمكنت من المرور من تداعيات الأزمـة المالية بالتدخل الفعال لإنقاذ قطاعها المالي والمصرفي إلا الكويت التي لم تتدخل لإنقاذ قطاعها المالي، مبيناً أن من أنقذ القطاع الخاص هم المساهمون وليس الحكومة. وقال إن الحكومة اكتتبت في أسعار رخيصة وربحت الكثير.

وبين إن الفائدة في معظم دول العالم أقل من واحد بالمئة، إلا أنه في البنوك الكويتية لا يزال 2.5 بالمئة. وعلى الرغم من شح التمويل، ارتفع سعر النفط منذ الأزمة المالية بنحو 46 بالمئة، حيث ارتفع سعر النفط من مستوى 57 دولاراً إلى مستوى 105 دولارا.

وذكر ان القطاع الاستثماري يحتاج إلى تمويل ودعم الجهاز الإداري من الدولة لاحتياجات القطاع الخاص وتدفق التمويل بالاصلاح القانوني والتشريع وإصلاح القوانين التي تنظم العمل الخاص، وبين أن البيروقراطية الحكومية معقدة ومتحفظة.

وأوضح أن هناك ضرورة لوجود مجلس أعلى للاقتصاد يختص بحل الإشكاليات الاقتصادية والعمل على خلق أفكار تطويرية.

الأنباء

Mon. 14.1.2013

أنس الصالح في جلسة العمل الأولى بحضور توفيق الجراح وفيصل المطوع وصالح السلمي وماضي الخميس (سعود سالم)

من جهته أوضح رئيس مجلس ادارة شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع أن بيئة الاستثمار في الكويت تعاني من البيروقراطية القاتلة، وتشريعات لا تلبي احتياجات القطاع الخاص الذي دفعه الاهمال الحكومي الى الهروب للخارج بأموال قدرها 9 مليارات دولار في الوقت الذي تعاني فيه تلك البيئة بالكويت من شح التمويل الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري.

وقال ان الفائدة في معظم دول العالم أقل من 1٪، الا أنه في البنوك الكويتية لاتزال 2,5٪، وعلى الرغم من شح التمويل ارتفع سعر النفط منذ الأزمة المالية بنحو 46٪، حيث ارتفع سعر البرميل من مستوى 57 دولارا الى مستوى 105 دولارات.

ومن جانبه أشار رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح الى أن تحول الكويت لمركز مالي وتجاري يحتاج الى مؤسسات مالية كبرى مثل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين.

واضاف أن المطلوب هو الانفتاح لدخول وخروج المستثمرين، كما أن التشريعات والقوانين في الكويت معضلة كبيرة، لافتا الى أن ندرة الأراضي تعد مشكلة المشاكل في الكويت، مبينا أن ايجار المتر المربع في محلات الذهب يتراوح بين 70الى 100 دولار وهي مرتفعة جدا اذا ما تم توفير الأراضي وبأسعار مناسبة.

المطوع: القطاع الاستثماري يحتاج إلى تمويل ودعم من الجهاز الإداري للدولة

الصالح متوسطاً الجراح والشمالي والخميس والسلمي خلال الملتقى أمس (تصوير حمدي شوقي)

بيئة الاستثمار

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع إن بيئة الاستثمار في الكويت تعاني بيروقراطية قاتلة وتشريعات لا تلبي احتياجات القطاع الخاص الذي دفعه الاهمال الحكومي إلى الهروب للخارج بأموال قدرها 9 مليارات دولار في الوقت الذي تعاني فيه تلك البيئة بالكويت شح التمويل الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري.

واضاف المطوع ان البيئة الاستثمارية في الكويت تعاني أزمة حادة منذ 20 عاماً بعد أن كانت تلك البيئة رحبة وتتسع للجميع ومنتعشة، مبينا أن القطاع الخاص يمر بظروف حرجة نتيجة تداعيات الأزمة المالية والإهمال الحكومي المتواصل وعدم ضخ التمويل على الرغم من المحاولات الجادة للإصلاح والتي لاتزال تحبو في طريق طويل.

وأشار إلى أن معاناة الاستثمار في الكويت تكمن في توفير الأراضي لأن الدولة محتكرة للأرض، إلا أن ذلك الاحتكار لا يطبق على اتحاد الجمعيات التعاونية بسبب التعقيدات سواء على القطاعات الاستثمارية أو التجارية.

وقال إن الفائدة في معظم دول العالم أقل من واحد في المئة، إلا أنها في البنوك الكويتية لاتزال 2.5 في المئة. وعلى الرغم من شح التمويل، ارتفع سعر النفط منذ الأزمة المالية نحو 46 في المئة، حيث ارتفع سعر النفط من مستوى 57 دولاراً إلى مستوى 105 دولارات.

وشدد على ان القطاع الاستثماري يحتاج إلى تمويل ودعم الجهاز الإداري من الدولة وتلبية احتياجات القطاع الخاص وتدفق التمويل بالاصلاح القانوني والتشريع وإصلاح القوانين التي تنظم العمل الخاص، موضحا أن البيروقراطية الحكومية معقدة ومتحفظة.

وبين أن هناك ضرورة لوجود مجلس أعلى للاقتصاد يختص بحل الإشكاليات الاقتصادية والعمل على خلق أفكار تطويرية.

بيئة بيروقراطية

بدوره، أوضح رئيس مجلس إدارة شركة بيان للاستثمار فيصل المطوع إلى أن بيئة الاستثمار في الكويت تعاني بيئة بيروقراطية قاتلة، وتشريعات لا تلبي احتياجات القطاع الخاص، الذي دفعه الإهمال الحكومي إلى الهروب للخارج بأموال قدرها 9 مليارات دولار، في الوقت الذي تعاني فيه تلك البيئة بالكويت شح التمويل، الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري.

وقال إن البيئة الاستثمارية في الكويت تعاني أزمة حادة منذ 20 عاما، بعد أن كانت تلك البيئة رحبة، وتتسع للجميع، وكانت البيئة الاستثمارية منتعشة.

ولفت إلى أن القطاع الخاص يمر بظروف حرجة، نتيجة تداعيات الأزمة المالية والإهمال الحكومي المتواصل، وعدم ضخ التمويل، على الرغم من المحاولات الجادة للإصلاح، والتي لا تزال تحبو في طريق طويل.

احتكار الدولة

وأشار إلى أن معاناة الاستثمار في الكويت تكمن في توفير الأراضي، لأن الدولة محتكرة للأرض، إلا أن ذلك الاحتكار يطبق على اتحاد

الكويتية

الجمعيات التعاونية، بسبب التعقيدات، سواء على القطاعات الاستثمارية أو التجارية، كما أن الفائدة في معظم دول العالم أقل من واحد بالمئة، إلا أنه في البنوك الكويتية لا يزال 2.5 بالمئة.

وأوضح أن هناك ضرورة لوجود مجلس أعلى للاقتصاد يختص بحل الإشكاليات الاقتصادية، والعمل على خلق أفكار تطويرية.